



The Extent To Which The General Budget Is Affected By The Use Of The Electronic Accounting System In Iraq

(An Applied Study In The Ministry of Finance In Iraq)

*مدى تأثير الموازنة العامة من إستعمال النظام المحاسبي الإلكتروني في العراق
(دراسة تطبيقية في وزارة المالية في العراق)

** أ.م.د. حسن حسيب قانصو

**أكرم عباس حنتوش البوثلجيل

Abstract

The research sought to find out the extent to which the preparation of the general budget is affected by the use of the electronic accounting system in Iraq, as it starts from identifying the effectiveness of the electronic accounting system and its advantages, with a statement of the relationship between the preparation of the Iraqi general budget and the electronic accounting system and its role in producing a distinguished budget. With high quality

This research began on the Iraqi Ministry of Finance, since the production of the general budget and in all its stages is its responsibility, in order to research the problematic: The extent to which the general budget is affected by the use of the electronic accounting system in Iraq.

As the researcher relied on the descriptive analytical approach to answer the problem of the research

*بحث مستقل .

**جامعة الجنان – كلية ادارة الاعمال – قسم المحاسبة .

and to covered other aspects of the research to test hypotheses and reach the Objectives, including showing the correlation between the preparation of the Iraqi general budget and the electronic accounting system, by doing the analysis of the questionnaire that represents the research tool in order to measure the level of orientation of the sample answers from By using the SPSS statistical program

we reached conclusions, from them that the electronic accounting systems still need to be updated to keep pace with the developments taking place, especially in the preparation of budgets, as well as results were reached. There is a statistically significant effect at the level $\alpha < 0.05$ for the quality and effectiveness of the electronic accounting system in avoiding and preventing the occurrence of intended errors. And unintended, to a large extent, with the speed in preparing the general budget in Iraq. The research concluded with a set of recommendations that can produce new ideas, among which we mention the necessity of using advanced and specialized accounting systems in preparing budgets to avoid the effects and negatives produced by the old accounting systems

المُلخَص: سعى البحث لمعرفة مدى تأثير إعداد الموازنة العامة من إستعمال النظام المحاسبي الإلكتروني في العراق، اذ يبدأ من التعرف على بيان مدى فاعلية النظام المحاسبي الإلكتروني ومايتمتع به من مزايا ، مع بيان العلاقة بين إعداد الموازنة العامة العراقية و النظام المحاسبي الإلكتروني ودوره في انتاج موازنة تمتاز بالجودة العالية .
بدء هذا البحث على وزارة المالية العراقية كون ان إنتاج الموازنة العامة وفي جميع مراحلها هي من مسؤوليتها وذلك للبحث في اشكالية : مدى تأثير الموازنة العامة من إستعمال النظام المحاسبي الالكتروني في العراق .

اذ أعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على إشكالية البحث ولتغطية جوانب البحث الاخرى لإختبار الفرضيات والوصول للاهداف ومنها إبانة علاقة الترابط بين إعداد الموازنة العامة العراقية و النظام المحاسبي الإلكتروني ،من خلال القيام بتحليل الاستبانة التي تمثل أداة البحث بهدف قياس مدى مستوى توجه إجابات العينة من خلال إستخدام البرنامج الاحصائي SPSS، و توصلنا الى مجموعة إستنتاجات منها مازالت الانظمة المحاسبية الإلكترونية بحاجة إلى التحديث لمواكبة التطور الحاصل وبشكل خاص في إعداد الموازانات وكذلك تم التوصل الى نتائج منها يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha < 0.05$ لجودة وفعالية النظام المحاسبي الإلكتروني في تلافي ومنع حدوث الاخطاء المقصودة وغير المقصودة الى حد كبير مع السرعة في إعداد الموازنة العامة في العراق. وأختتم البحث ، بمجموعة توصيات يمكن أن تنتج افكارا جديدة نذكر منها وجوب إستخدام أنظمة محاسبية متطورة ومتخصصة في إعداد الموازانات لتلافي الاثار والسلبيات التي أفرزتها الأنظمة المحاسبية القديمة.

١. المقدمة :إن مخرجات النظام المحاسبي المتمثلة بالمعلومات المحاسبية ، وكما هو معلوم لا بد أن تمتاز بالجودة العالية إستناداً لخصائصها النوعية لتمتكن الجهات المستفيدة من اعتمادها في عمليات اتخاذ القرارات المتنوعة طبقاً لحاجاتهم، مما يستلزم مساعي تطويرية للوتيرة التنافسية التصاعدية على مستوى الانجاز وإيجاد طرق وأساليب في معالجة البيانات بما يعمل على تأمين السرعة والجودة في الأداء التي كان لاعتماد البرمجيات الأثر المميز في تطورها وحدثتها والارتقاء بواقعها من خلال معاصرة التكنولوجيا المتصاعدة والتي اظهرت عبر تاريخها برامج أسهمت في هذه التطورات لكن مازالت مكننة الحسابات الكترونية ومايلقيه بظلاله في دقة وموثوقية وسرعة اعداد الموازانات هي الأكثر تطوراً وحادثة وعامل رئيسي في وجوب التعريف بها وبمميزاتها وأهميتها مع بيان الفروقات من حيث الجانب الأدائي مع الأداء اليدوي التقليدي السابق لها في تأكيد ابعاد صلاحيتها وجودتها في المنافسة التطورية.

المبحث الأول /منهجية البحث العلمي

١..مشكلة البحث: تتركز مشكلة البحث في الغوص بدور النظام المحاسبي الإلكتروني في انتاج المعلومات المحاسبية سواء كانت بالنظام اليدوي التقليدي أو النظام الإلكتروني وتمايزها وإختلافها في مقدار العطاء المحاسبي ومايلقيه بظلاله على مستويات انجاز إعداد الموازنة العامة العراقية ، ووفقا لذلك تكمن مشكلة بحثنا بالاستفهام الآتي:

ماهو مدى تأثير الموازنة العامة من إستعمال النظام المحاسبي الإلكتروني في العراق ؟

٢. أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في بيان (الأهمية من الجانب النظري) للتأثير الايجابي لاستعمال النظام المحاسبي الالكتروني وكذلك (الأهمية من الجانب العملي) لاستعماله في الارتقاء بالكفاءة العملية والأدائية والاجرائية في إعداد الموازنة العامة العراقية والتعامل الافضل مع البيانات بوقت قصير وعالي الدقة وإن هذه المشكلة لم تحظ حسب إطلاع الباحث بالتغطية الكافية في هذا المجال، مما خلق ضرورة تفصيها والخوض بها إهتماماً من الباحث على تقديم الطرق الافضل لتطوير وتحديث أداء إعداد الموازنات في العراق.

٣. أهداف البحث : يسعى البحث للوصول الى الاهداف الآتية :

أ- بيان مدى تأثير إعداد الموازنة العامة العراقية بالنظام المحاسبي الإلكتروني مع عرض العلاقة بينهما.

ب- بيان فاعلية وكفاءة النظام المحاسبي الإلكتروني في وزارة المالية العراقية.

٤. أسباب اختبار الموضوع: فتركز في تقصي النظام المحاسبي الالكتروني وتأثيره الفاعل في إعداد الموازنة العامة للدولة بأسلوب علمي رصين يعكس الحقائق بمستوى عالي الدقة مما يخلق الحاجة بالغوص في هذا الاثر الفعال للوقوف على المساهمة العلمية التي ينتجها، وكذلك حاجة الباحث للخص بالعمق الموضوع كونه على ارتباط بتخصصه مما يساهم بإغناء المعرفة العلمية للباحث وتطبيقها على الواقع العملي.

٥. فرضيات البحث :

الفرضية الاولى : تتوافر خصائص فعالية وجودة النظام المحاسبي الالكتروني في وزارة المالية في العراق، إذ تنفرع هذه الفرضية الى الفرضيات الفرعية الآتية:

أ- يساهم النظام المحاسبي الالكتروني بتوفير المعلومات مع التغذية الراجعة في وزارة المالية العراقية.

ب- لا يساهم النظام المحاسبي الالكتروني بتوفير المعلومات مع التغذية الراجعة في وزارة المالية العراقية.

الفرضية الثانية : لبيان مدى تأثير الموازنة العامة العراقية من استعمال النظام المحاسبي الالكتروني في العراق ولمعرفة علاقة الارتباط بينهما ، تم صياغة الفرضية الآتية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha < 0.05$ لجودة وفعالية النظام المحاسبي الالكتروني في تلافي ومنع حدوث الاخطاء المقصودة وغير المقصودة الى حد كبير مع السرعة في إعداد الموازنة العامة في العراق.

٦. **منهجية البحث** : أعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على إشكالية البحث ولتغطية جوانب البحث الأخرى لإختبار الفرضيات والوصول للاهداف.

٧. **حدود البحث** : الحدود المكانية: وزارة المالية في العراق ، الحدود الزمانية: ٢٠٢١-٢٠٢٢م ، حدود الموضوع: مدى تأثير الموازنة العامة من إستعمال النظام المحاسبي الإلكتروني في العراق .

٨. الدراسات السابقة :

أ- دراسة (فودة شوقي السيد وآخرون)، بعنوان : " أثر كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على تحسين تقييم الأداء في البنوك التجارية مع دراسة ميدانية " .

هدفت الدراسة الى بيان أثر كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على تحسين تقييم الأداء في البنوك المصرية التجارية ، حيث انتهى البحث الى وجود علاقة ذات دلالة احصائية لفعالية وكفاءة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين تقييم الأداء في البنوك التجارية في جمهورية مصر العربية، وانتهت الدراسة الى نتائج عديدة ، منها إن لكفاءة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية أثر على تحسين تقييم الأداء في البنوك التجارية المصرية.

ب - دراسة (الشمري محمد راشد) ، بعنوان: "تقييم قواعد إعداد الموازنات الحكومية بدولة الكويت"سعت هذه الدراسة الى إبانة جوانب القصور في الموازنات التقليدية أو ماتسمى موازنة البنود إذ ينتج عن نواحي القصور هذه الى أن تكون الموازنة غير صالحة في جوانب الرقابة والتخطيط للأعمال وتحديد القرارات الواجب إتخاذها في الوحدات الحكومية ، وان هذه الدراسة توصلت الى وجود قصور في المنهجية المعتمدة باعداد الموازنة العامة لدولة الكويت،وقدمت الدراسة عدد من التوصيات منها ان تقدم طرق وأساليب اعداد التقديرات الخاصة ببنود وابواب الموازنة العامة بدولة الكويت له دور فعال في الارتقاء بدرجة دقة هذه التقديرات وان تطوير وتغيير الطرق والاساليب المستخدمة في بيان بنود الموازنة العامة لدولة الكويت له مساهمة مهمة في تحقيق خاصية ملائمة المعلومات التي تقدمها الموازنة العامة.

المبحث الثاني / الجانب النظري

إن النظام المحاسبي الإلكتروني يستند على الكمبيوتر في المعالجات والإدخالات والتصنيفات للبيانات المالية وتخزينها وإخراجها كمعلومات مالية .[١: ص ٢٣ : ١٩٨٩] أو هو مجموعة أجزاء لكل منها مهمته التي تتفاعل فيما بينها لتحقيق هدف محدد من خلال إستلام المدخلات ليقوم بتقديم المخرجات من خلال قيامه بوظائف منظمة ، وان المكونات التفاعلية للنظام هي(المدخلات، المعالجات، المخرجات). [٢: ص ١٠-١١ : ١٩٩٧] ويمتاز النظام المحاسبي في

تقديم تقارير مالية لجهات العمل في الداخل والخارج، ويهتم بمعالجة البيانات الخاصة بالتعاملات المالية لتوفير المعلومات الى الاطراف المعنية بها. [٣: ص ٢٦ : ٢٠١٩] ويتكون النظام من المستندات وقواعد البيانات المخزونة والبرامج الالكترونية التطبيقية والاجراءات المحاسبية المدونه والعناصر البشرية وايضا وسائل واتصالات ألكترونية. [٤: ص ١١ : ٢٠١٧] وإن النظام المحاسبي الإلكتروني يستند بعمله على الكمبيوتر ليقدم المعلومات المطلوبة بالوقت المناسب لمتخذي القرارات وفي التخطيط والرقابة. [٥: ص ٣٧ : ٢٠١٥] اي إنّه نظام يعمل بواسطة الكمبيوتر لتزويد المعلومات للمدراء بالتوقيت الملائم. [٦: ص ٤٣ : ١٩٨٩]

يرى الباحث ان النظام المحاسبي الإلكتروني يعمل على جمع وتدوين وتبويب البيانات لينتج مخرجات تتمثل بالقوائم والتقارير المالية التي تساعد بخدمة المؤسسات لنتائجها الدقيقة وتقديمها للمعلومات بالوقت المناسب الذي يساهم في إتخاذ القرارات وايضا يحقق النظام المحاسبي الإلكتروني شروط الرقابة الذاتية.

١. مفهوم الموازنات :يعود أصل كلمة موازنة Budget يعود الى الكلمة الفرنسية Bougeotte والتي يقصد بها حقيقية، اذ كان هذا المسمى يطلق على الكشف الذي يعد من الدولة وما يدون فيه من كل الايرادات والمصروفات، وان كلمة موازنة غير حديثة حيث إن القدماء المصريين هم أول من عرفها واستخدمها ، وايضا البريطانيون وضعوا القاعدة والأساس الرصين والعلمي الذي توضع بواسطته موازنات الدول. [٧: ص ١٠ : ٢٠١٥] . فالموازنة العامة هي كشف حكومي يشمل نفقات دولة معينة وإيراداتها، تنجز وفق خطة مالية بمساعدة السلطة التنفيذية من إتخاذ القرارات الخاصة بتفعيل جميع السياسات التي تسعى لتنفيذها الحكومة لصالح المجتمع. [٨: ص ١٩ : ٢٠١٦] . وأيضا إن الموازنة تعرف بأعتمادها خطة للحصول على الايرادات المالية والموارد الاخرى المتاحة لتستخدم في فترة زمنية محددة وتعد خطة للمستقبل تصور بصيغة كميات وارقام. [٩: ص ٤٧٠ : ٢٠١٤] وقد عرف القانون اللبناني الموازنة العامة بأنها صك تشريعي تخمن فيه نفقات وواردات الدولة عن سنة قادمة ، وتمنح بموجبه صلاحية الجباية والانفاق. [١٠: ص ١١٢ : ٢٠٠١]

ومن خلال الاطلاع يرى الباحث ان عمر الموازنة العامة للدولة هو سنة مالية واحدة وينتهي حال انتهائها وتتضمن في جانب منها نفقات تم تقديرها بموجب إعتمادات محددة لايمكن تجاوزها الا بموافقة السلطة التشريعية وفي الجانب الاخر ايرادات مقدرة لتغطية النفقات ، وتتم مصادقة مجلس النواب عليها لتباشر السلطة التنفيذية المهام الموكلة اليها لتحقيق الاهداف المنشودة منها . وتبرز أهمية الموازنة العامة للدولة كونها تمثل مصدر ذات أهمية كبيرة للمعلومات تساهم في عملية إتخاذ القرارات الاقتصادية وفي البحوث العلمية . [١١: ص ٦٦ :

٢٠١٣]. وتعتمد الموازنة في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الثروات او من خلال التخصيصات التي تستخدم كإعانات لفئات المجتمع الفقيرة. [١٢: ص ٢٣ : ٢٠٠٧].

٢. الموازنة العامة العراقية : صدر قانون الادارة المالية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ حيث ذكر في المادة (٥٥) منه " ألغاء قانون اصول المحاسبات رقم ثمانية وعشرون لسنة ١٩٤٠ والملحق (أ) المتعلق بالإدارة المالية الصادر بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) رقم (٩٥) لسنة ٢٠٠٤ " . كما تضمن هذا القانون جميع المراحل الخاصة باعداد الموازنة العامة للدولة العراقية ففي المادة (خامساً) منه ذكر بان تقوم وحدات الانفاق بتقديم تخمينات النفقات الاستثمارية والجارية والايادات الى وزارتي المالية والتخطيط خلال شهر حزيران ،وفي المادة ٦/أولاً تضمن بأن تقوم وزارة المالية بتسلم مقترح التقديرات للموازنة الجارية الخاص بالسنة القادمة لمناقشتها. [١٣: ص ٦ : ٢٠١٩].

ومن الممكن إيجاز مراحل الموازنة العامة للدولة العراقية وكما يلي : [١٤: ص ١٠-١١] أ. إن إعداد الموازنة تقع مسؤوليتها على عاتق وزارة المالية وبالتشاور والتنسيق مع وزارة التخطيط. تعمد دوائر السلطة التنفيذية على تشكيل لجان متخصصة لادراج حاجاتهم للسنة القادمة.

ب. تقوم الوزارات بمناقشة موازنات التشكيلات والدوائر التابعة لها على كل مبلغ وبند في الموازنة.

ت. يقوم مجلس الوزراء بمناقشة الموازنة العامة وبعد إقرارها ، ترفع قبل يوم ١٠ من شهر تشرين الاول الى السلطة التشريعية.

ث. تقوم السلطة التشريعية بمناقشة الموازنة العامة للدولة لغرض إقرارها ،وفي حال إقرار الموازنة تقدم لمصادقة مجلس الرئاسة عليها ليكون واجب الالتزام بها من قبل السلطة التنفيذية بكل تشكيلاتها وقبل إنتهاء السنة المالية.

يتبين مما ورد في أعلاه إن الموازنة العامة للدولة بشقيها النفقات والإيرادات ، تشير على سياسة مالية منظمة متبعة ، وبشكل متتابع سنوي ، حيث ان الموازنة العامة قد مرت بمراحل عديدة، وظهرت أهميتها بمرور الزمن مما جعل الدول تهتم بتطويرها والارتقاء بها فهي وسيلة لتحقيق الرفاهية للمجتمع ،وللموازنة العامة مجموعة مفاهيم منها إدارية إذ تركز على تقسيم المسؤوليات فيما بين الجهات الادارية المتنوعة ،كذلك تمثل محور مالي ومحاسبي في حال النظر اليها على إنها أرقام لمبالغ نفقات مخمنة أو مبالغ لإيرادات مقدر تحصيلها ،كما إنها تتميز بالجانب القانوني لصدورها بموجب قانون.

٣. العلاقة بين إعداد الموازنة العامة والنظام المحاسبي الإلكتروني: توجد علاقة تكاملية بين النظام المحاسبي الإلكتروني و الموازنة العامة للدولة وإن توافر دليل محاسبي موحد بينهما يعتبر من أهم مقتضيات التنسيق والتلازم بين كلا النظامين ، ويرتكز نظام الموازنة العامة على النظام المحاسبي من خلال قيامه في بيان نتائج تنفيذ الاداء وان نظام الموازنة يستمد منه أساس تقديراته للأداء في السنة القادمة ولذا فإن صحة تقديرات الموازنة تستند بصورة جوهرية على منتجات النظام المحاسبي وهذا يؤكد قوة العلاقة التكاملية التبادلية بين نظام الموازنة العامة والنظام المحاسبي. [١٥ : ص ٥٧ : ٢٠٠٣].

١,٣. مرحلة اعداد الموازنة: يعتمد إعداد الموازنة على مخرجات النظام المحاسبي من تقارير وحسابات لسنة سابقة لسنة اعداد الموازنة كونها تعتبر نتائج فعلية لتنفيذ الموازنة لسنة ماضية. [١٦ : ص ١٣٦ : ٢٠١٠]. وان من مخرجات النظام المحاسبي الإلكتروني هو الحساب الختامي للدولة الذي يعتبر بيان لنتائج تنفيذ الموازنة وكاشف لحساباتها، كما وإن عمر الحساب الختامي والموازنة العامة للدولة هو سنة مالية واحدة ، وتقع مسؤولية إعدادهما على وزارة المالية ويخضعان كلاهما لرقابة السلطة التشريعية لتقييم أعمال السلطة التنفيذية. [١٧ : ص ٣٠١- ٣٠٢ : ٢٠٠٢] .

٢,٣ . خصائص استخدام النظام المحاسبي الإلكتروني في إعداد الموازنة العامة للدولة : تبرز من جراء الاستفادة من مزايا الاعتماد على التكنولوجيا من خلال قيامه بحسابات معقدة والقدرة على تشغيل كميات هائلة من العمليات بوقت قصير وبكلفة اقل يضاف الى ذلك إنعدام الاخطاء الحسابية الى حد كبير مع تحقيق الرقابة الذاتية للأنشطة و تخزين ملفات الكترونية بقدرة عالية تتخطى عملية خزن الملفات والسجلات اليومية الاعتيادية. [١٨ : ص ٣١٩- ٣٢٠ : ٢٠٠٣] . كما يمتاز بالسرعة في ادخال المعلومات للنظام و إجراء التعديلات وإعداد التقارير مع سرعة تقديم خدماته للمستخدم النهائي. [١٩ : ص ٣٢- ٢٠١٦]. ومن دوافع استعمال النظام المحاسبي الإلكتروني في موضوع إعداد الموازنة العامة للدولة هي الحاجات المتزايدة للإدارة الى معلومات أكثر دقة. [٢٠ : ص ١٤٧-١٤٨ : ٢٠٠٨] .

٣,٣. مزايا التحول من النظام المحاسبي التقليدي اليدوي الى النظام المحاسبي الإلكتروني لخدمة إعداد الموازنة العامة للدولة العراقية : ومن هذه المزايا هي إمكانية إدخال البيانات في السجلات والمستندات المحاسبية بشكل آلي والتأكد من دقة وصحة أرقام العمليات التي تتم معالجتها بالنظام مع توفير التقارير اللازمة بسرعة كبيرة. [٢١ : ص ١١٩- ٢٠٠٥] . وأيضا يستمد النظام المحاسبي الإلكتروني أهميته في إعداد الموازنة العامة للدولة العراقية بما يمتاز به الحاسوب من السرعة العالية في تنفيذ العديد من العمليات في ثانية واحدة مع أمتيازه بالدقة

بتوفير نتائج خالية من الأخطاء. [٢٢: ص -١٧ : ٢٠١١]. ويقوم بتقديم معلومات لا تقتصر فقط بالماضي وإنما تخص المستقبل حيث يعمل على تسجيل الاحداث الاقتصادية حال حدوثها، وقدرته على الدمج بين النظام المحاسبي والنظام الإداري مع إمكانيته بالتدوين والتخزين الصحيح للبيانات المحاسبية طبقاً للقواعد والمبادئ المحاسبية. [٢٣: ص -٣٧٦-٣٧٧ : ٢٠٠١ : ٤,٣. أثر استخدام النظام المحاسبي الإلكتروني بالمساهمة بتحقيق ما تسعى اليه الحكومة : إذ يتمثل بمساعدتها في إعداد الموازنة العامة للدولة وبعملية التخطيط المالي لفترات قادمة ،مع بيان المركز المالي للدولة و توفير قاعدة بيانات تسهل من عملية ممارسة جهاز الرقابة الخارجية لدوره في تدقيق وفحص نتائج تنفيذ الموازنة العامة المنجزه من نفقات مصروفه وإيرادات محصلة لتقييم الأداء وذلك لاعداد التقرير اللازم وتقديمه لمجلس النواب. [٢٤: ص - ١١٨ : ٢٠٠٤]. حيث ان المحاسبة الى وقت ليس ببعيد كانت تعتمد الانظمة اليدوية حيث تأخذ هذه الانظمة اليدوية وقتاً وجهداً من الموظفين لإعداد معظم الامور المالية والمحاسبية ،أما بعد استعمال الكمبيوتر في مجالات علوم المحاسبة فأصبح العمود الفقري الذي من غير الممكن التخلي عنه في أي مؤسسة . [٢٥: ص -١١ : ٢٠١١].

يتبين مما ورد في اعلاه ان النظام المحاسبي الإلكتروني يعتمد على العنصر البشري والحاسبات الالكترونية في عمليات التشغيل والتسجيل للحركات والاحداث المالية وإن النظام المحاسبي الإلكتروني يخدم عملية إعداد الموازنة حيث إن نتائجه عادة ماتكون دقيقة ومتقنه أفضل من نتائج العمل اليدوي مما يعزز دور الرقابة بفعالية أكثر لمتابعة أداء الموظفين ، كما ويتبين وجود علاقة تكاملية ومتلازمة بين إعداد الموازنة العامة وبين النظام المحاسبي الإلكتروني فما ينتج عن النظام المحاسبي الإلكتروني من حسابات ختامية تستند على نفس المصطلحات المحاسبية المعتمدة في الموازنة العامة للدولة وبذات الترميز والتبويب، مما يؤدي الى سهولة عملية المقارنة بين النتائج الحقيقية للحسابات الختامية الناتجة عن النظام المحاسبي الإلكتروني مع ماتتضمنه الموازنة العامة العراقية لتشخيص الانحرافات ان وجدت لتحليلها للوصول الى اسبابها والوقوف بشكل عام على مستوى الاداء الحكومي، كما وإن الارقام الحقيقية والواقعية التي يتضمنها هذا النظام تعد الحجر الأساس في عملية بناء الموازنة العامة في عملية تقدير نفقاتها وإيراداتها ، ونتيجة لهذا الترابط والتلازم بينهما فلا بد من الاعتماد على النظام المحاسبي الإلكتروني في عملية إعداد الموازنة العامة في العراق

المبحث الثالث : الجانب التطبيقي

ان التحليل الإحصائي هو إجراء يتم من خلاله تهيئة البيانات الخاصة والمرتبطة بالبحث العلمي، ومن ثم تحليلها للحصول على النتائج المطلوبة من خلال ربط العلاقات بالمحتوى،

وبذلك ينتج معنى جديد ذات أهمية من علاقات لا يتوفر بها أي معنى في حال وجودها بصورة منفردة.

١. مجتمع وعينة البحث : كون ان موضوع البحث هو : مدى تأثير الموازنة العامة من إستعمال النظام المحاسبي الالكتروني في العراق (دراسة على وزارة المالية في العراق)، فقد تكون مجتمع البحث من: اعداد العاملين من الموظفين والبالغ عددهم حوالي ٣٣٠ موظف بدوائر المحاسبة، والموازنة، والدائرة الإقتصادية.

٢. . عينة البحث -ان عينة البحث تشكلت من(مئة وستة وتسعون)موظف من مختلف اقسام واختصاصات هذه الدوائر المذكورة أعلاه في وزارة المالية العراقية، وقد استند الباحث لأغراض تطبيق البحث ، على الإستبيان كونها مهمة في الحصول على البيانات اللازمة لإتمام البحث ، حيث تم صياغتها بطريقة يتحقق معها أهداف وفرضيات البحث، وان العدد الكلي الذي تم توزيعه من إستمارات الإستبيان بلغ (مئة وستة وتسعون) إستمارة تم إسترداد منها (مئة وسبعة وثمانون) إستمارة وتم إستبعاد إستمارتين غير صالحة ليعتمد الباحث على فقط (مئة وخمسة وثمانون) إستمارة صالحة للبحث .

وتم إستخدام مقياس ليكرت الخماسي في تحديد الإختيارات الخاصة بالإجابة على أسئلة الاستبيان حيث تم صياغتها كما يلي: أوافق بدرجة كبيرة، أوافق، محايد ، لا اوافق، لا اوافق بدرجة كبيرة.

وتم الإعتماد على معامل إرتباط كرونباخ ألفا Cronbach-Alpha، لإختبار درجة الاعتماد على البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها وكذلك درجة الإتساق والثبات لما تم إستخدامه من مقياس في كافة البيانات.

٣. أداة الدراسة - تم الاعتماد على الاستبانة كونها تعد من أفضل أدوات جمع المعلومات المستخدمة في الابحاث والدراسات،حيث قام الباحث بتهيئتها وعرضها على الدكتور المشرف وتقديمها أمام أنظار الأساتذة المحكمين وبعد إجراء التعديلات اللازمة تم تسليمها الى أفراد عينة البحث للحصول على المعلومات المطلوبة لإتمام البحث، ولغرض إختبار الفرضيات وخدمة أهداف البحث ، استخدم الباحث البرنامج الاحصائي (SPSS) في إجراء التحليل اللازم للبيانات التي تمّ تحصيلها من البحث الميدانيّ لأفراد مجتمع الدراسة،وكذلك تم الإعتماد على الأدوات الإحصائية وهي الوسط الحسابي والانحراف المعياري و إختبار t-test و إختبار "

"Anova

٤. تشخيص أفراد عينة المبحوثين

جدول رقم (1)

النسبة %	العدد	التخصص	النسبة %	العدد	الوصف الوظيفي	النسبة %	العدد	الخبرة بالسنوات
45.9	85	محاسبة	2.2	4	مدير	10	19	الذى من 5
21.6	40	إدارة اعمال	3.2	6	رئيس قسم	26	48	من 5 والذى من 10
22.2	41	علوم مالية ومصرفية	10.8	20	معاون محاسب	46	85	من 10 والذى 15
10.3	19	غير ذلك	21.6	40	محاسب	18	33	اكثر من 15
			24.3	45	محاسب اقدم			
			18.9	35	مدير حسابات			
			16.2	30	موظف (تنفيذي) ومدخل بيانات			
			2.7	5	محلل اقتصادي			
%100	185		%100	185		%100	185	المجموع

النسبة %	العدد	المؤهل العلمي	النسبة %	العدد	العمر	النسبة %	العدد	الجنس
0.10	19	دكتوراه	0.15	28	أقل من 30	63.8	118	ذكر
0.27	49	ماجستير	0.24	44	من 30 وأدى من 40	36.2	67	أنثى
0.46	85	بكالوريوس	0.36	66	من 40 وأقل من 50			
0.09	17	دبلوم عالي	0.25	47	من 50 فما فوق			
0.08	15	دون البكالوريوس اعدادية						
%100	185		%100	185		%100	185	المجموع

الجدول من إعداد الباحث

٥. تحليل الفرضيات واختباراتها -

إستخدم الباحث مجموعة مؤشرات إحصائية بالإعتماد على برنامج Spss، ومنها اختبار العينة الواحدة أو One-Sample T Test، النسب المئوية (Percent)، الانحرافات المعيارية (Std. Deviation)، الأوساط الحسابية (Mean)، اختبار المجموعتين المترابطتين Anova، التكرارات (Frequency)، التكرار المتراكم (Cumulative Percent).

٦. التكرارات وتحليل الإجابات :إستخدم الباحث معيار ليكارت الخماسي (Likert) في إجراءات قياس الأجوبة على فقرات إستمارة الاستبيان، لتكون الأجوبة بالشكل التالي:

يعني الرقم واحد : لا اوافق بدرجة كبيرة ، ويعني الرقم إثنان : لا أوافق ، اما الرقم ثلاثة فيعني: محايد، ويعني الرقم أربعة : أوافق، وأخيراً يعني الرقم خمسة : أوافق بدرجة كبيرة وإن الوسط الحسابي كلما كان أكثر من (٣) فإنه يعلن عن توافق الإجابات مع حركة المقياس، اما إذا كانت نتيجة الوسط الحسابي تساوي أو أصغر من الوسط الافتراضي البالغ (٣) فإنه يؤشر على ان اتجاه الإجابات غير متوافقة مع حركة المقياس.

ويبين الجدول التالي مقياس ليكارت الخماسي:

جدول رقم (2)

الإستجابات	موافق بدرجة كبيرة	موافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بدرجة كبيرة
درجتها	5	4	3	2	1

الجدول من إعداد الباحث

٧. المحور الاول : جودة وفعالية النظام المحاسبي الالكتروني بوزارة المالية العراقية.

- مدى مساهمة النظام المحاسبي الالكتروني بتوفير معلومات مع التغذية الراجعة في وزارة المالية العراقية .

- ١- في الجدول أدناه يتبين ان أجوبة أفراد عينة البحث هي بإتجاه الموافقة على السؤال الاول حيث بلغ المتوسط الحسابي النسبي بقيمة (80 %) وبانحراف معياري (0.9) ، أما المتوسط الحسابي فيظهر بمقدار (4) أي أعلى من الدرجة المتوسطة للموافقة الافتراضية والبالغة (3).
- ٢- يعكس الجدول أدناه لنا النتائج اللازمة التي تبين إجابات عينة البحث تتجه بإتجاه الموافقة على السؤال الثاني حيث بلغ المتوسط الحسابي بقيمة أعلى من قيمة درجة الموافقة الافتراضية المتوسطة إذ ظهر بقيمة 4.1 مع متوسط حسابي نسبي بمقدار 82 % ، وبانحراف معياري 0.98 .
- ٣- الجدول الوارد في أدناه يفرز نتائج توضح إتجاه أجوبة المستجوبين بإتجاه الموافقة على السؤال الثالث حيث بلغ الانحراف المعياري (1.12) وبمتوسط حسابي نسبي بلغ (73.4 %) ، ومؤكد الإتجاه نحو الموافقة هو المتوسط الحسابي بقيمة (3.67) اي يفوق الدرجة الافتراضية لمتوسط الموافقة البالغة (3).

٤- نلاحظ من الجدول المذكور أدناه إن المتوسط الحسابي بقيمة 3.46 اي فاق درجة الموافقة المتوسط الافتراضية البالغة 3 ، وبانحراف معياري 1.16 ، وبمتوسط حسابي نسبي بلغ 69.2 % مما يؤكد إتجاه أجوبة افراد عينة البحث نحو الموافقة على السؤال الرابع .

٥- من الجدول أدناه يتبين أن اجابات الافراد المبحوثين على السؤال الخامس هي (الموافقة) فالتوسط الحسابي هو (3.52) وبانحراف معياري يساوي (1.38) وبمتوسط حسابي نسبي 70.4% وهذا يؤشر على ان درجة الإجابة تفوق درجة الموافقة المتوسطة الافتراضية البالغة(3) .

جدول رقم (٣)

اتجاه عينة البحث	المتوسط الحسابي النسبي للعينة %	الانحراف المعياري لعينة البحث	المتوسط الحسابي لعينة البحث	توزيع اجوبة أفراد مجتمع البحث : N= 185					الدرجة
				لا أوافق بدرجة كبيرة	لا أوافق	محايد	موافق	موافق بدرجة كبيرة	
				العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	
موافق	80%	0.9	4	5	5	30	90	55	س ١
يقوم النظام المحاسبي الإلكتروني بعملية تسجيل البيانات وتجميعها وتلخيصها وتبويبها للوصول الى مخرجات تتجسد بالقوائم والتقارير المالية ضمن محيط نظام رقابة داخلية وتغذية عكسية .									
موافق	82	0.98	4.1	5	7	30	66	77	س ٢
يوجد قسم مختص بالتغذية العكسية دون سواه والذي يعمل على إرجاع جزءاً من مخرجات النظم الى المدخلات بهدف مساعدة المدخلات .									
موافق	73.4	1.12	3.67	13	15	33	83	41	س ٣
يعمل النظام على تدوين العمليات من واقع المستندات والمطابقة لها، والتي يقوم بها افراد متخصصين مع الإهتمام بتوفير المستندات المناسبة للمساهمة في نجاح عمليات المراجعة.									
موافق	69.2	1.16	3.46	18	13	54	66	34	س ٤
يتميز النظام بتوصيل المعلومات، أي إرسالها للإقسام الخاصة بها والجهات والاطراف الاخرى بالوقت المناسب									
موافق	70.4	1.38	3.52	18	33	35	33	66	س ٥
إن التقارير المالية الناتجة عن النظام المحاسبي الإلكتروني توفر المساعدة للادارات بتخمينات النتائج المستقبلية.									

الجدول من إعداد الباحث

٨. المحور الثاني : أثر فعالية وجودة النظام المحاسبي الالكتروني في اعداد الموازنة العامة في العراق

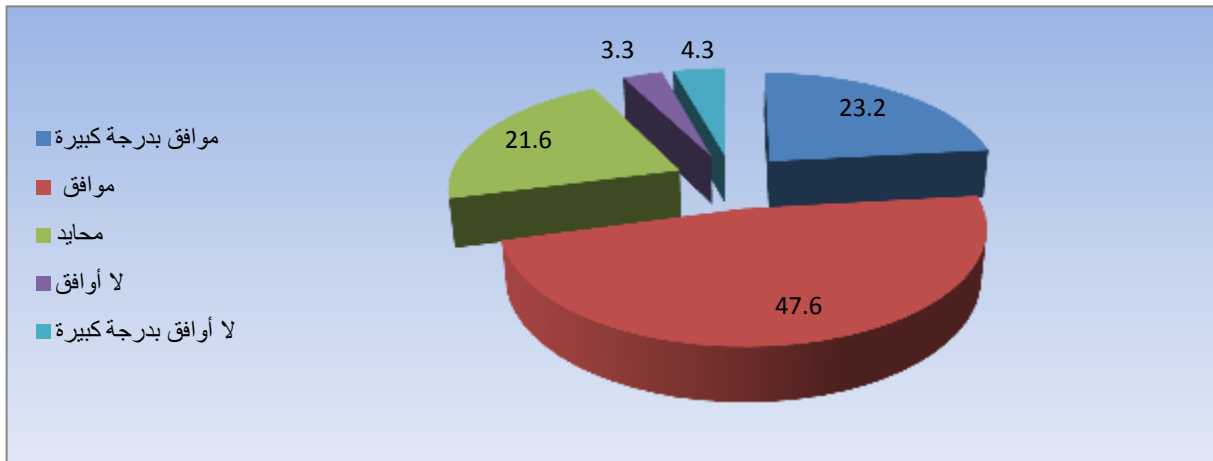
- أثر جودة وفعالية النظام المحاسبي الالكتروني في تلافي ومنع حدوث الاخطاء المقصودة وغير المقصودة الى حد كبير مع السرعة في إعداد الموازنة العامة في العراق .
السؤال الاول : للنظام المحاسبي الالكتروني دور في إعداد الموازنات العامة بسرعة عالية بدلا من دور النظام التقليدي (اليدوي) .

جدول رقم (٤)

الخيارات	العدد	النسبة %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي %	إتجاه العينة
موافق بدرجة كبيرة	43	23.2	3.82	0.97	76.4	موافق
موافق	88	47.6				
محايد	40	21.6				
لا أوافق	6	3.3				
لا أوافق بدرجة كبيرة	8	4.3				
المجموع	185	100%				

الجدول من إعداد الباحث

شكل رقم (١)



في الجدول أعلاه يتبين ان أجوبة أفراد عينة البحث هي بإتجاه الموافقة على السؤال الاول حيث بلغ المتوسط الحسابي النسبي بقيمة (76.4 %) وبانحراف معياري (0.97)، أما المتوسط الحسابي فيظهر بمقدار (3.82) أي أعلى من الدرجة المتوسطة للموافقة الافتراضية والبالغة (3).

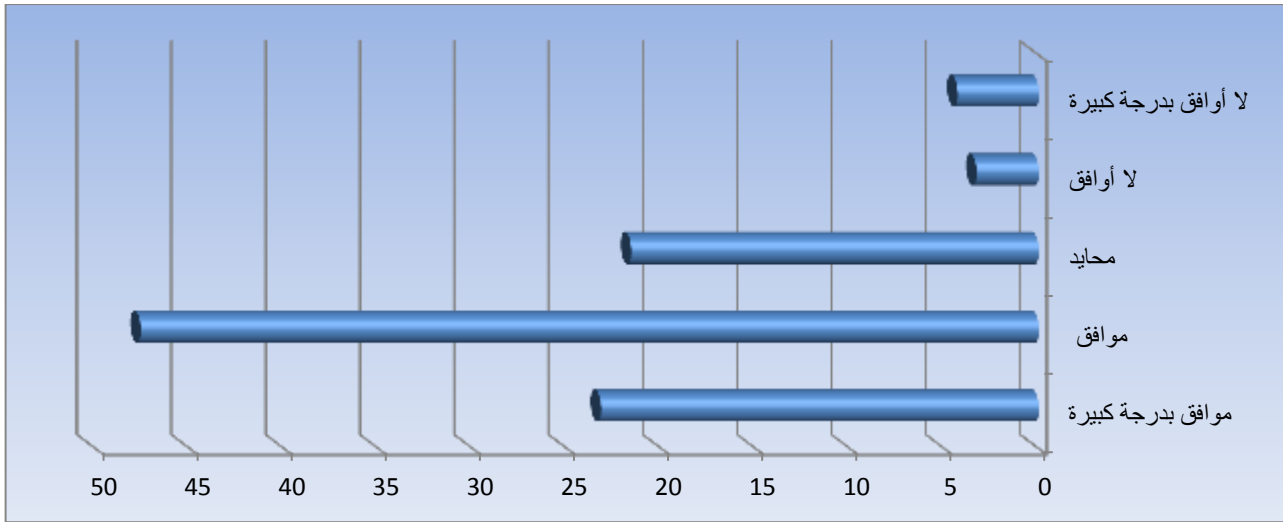
السؤال الثاني : للنظام المحاسبي الالكتروني دور بتقديم المعلومات المطلوبة بسرعة كبيرة للمستفيدين عند إعداد الموازنات.

جدول رقم (٥)

الخيارات	العدد	النسبة %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي %	إتجاه العينة
موافق بدرجة كبيرة	51	27.6	3.88	0.93	77.6	موافق
موافق	76	41				
محايد	47	25.4				
لا أوافق	7	3.8				
لا أوافق بدرجة كبيرة	4	2.2				
المجموع	185	%100				

الجدول من إعداد الباحث

شكل رقم (٢)



يعكس الجدول السابق لنا النتائج اللازمة التي تبين إجابات عينة البحث تتجه بإتجاه الموافقة على السؤال الثاني حيث بلغ المتوسط الحسابي بقيمة أعلى من قيمة درجة الموافقة الافتراضية المتوسطة إذ ظهر بقيمة 3.88 مع متوسط حسابي نسبي بمقدار 77.6 %، وبانحراف معياري 0.93 .

السؤال الثالث : إن عملية ربط النظم الفرعية المحاسبية الإلكترونية الخاصة بجميع الوزارات والجهات الأخرى التي لا ترتبط بوزارة ، بنظام مركزي محاسبي إلكتروني موحد ينشأ في وزارة المالية له الدور البارز في سرعة إعداد الموازنات.

جدول رقم (٦)

الخيارات	العدد	النسبة %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي %	إتجاه العينة
موافق بدرجة كبيرة	33	17.8	3.72	0.94	74.4	موافق
موافق	94	50.8				
محايد	37	20				
لا أوافق	16	8.7				
لا أوافق بدرجة كبيرة	5	2.7				
المجموع	185	100%				

الجدول من إعداد الباحث

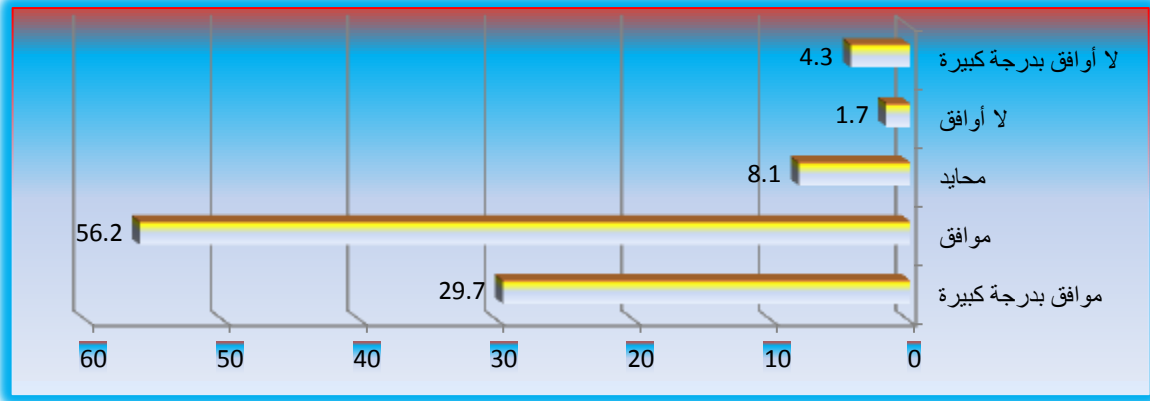
الجدول الوارد أعلاه يفرز نتائج توضح إتجاه أجوبة المستجوبين بإتجاه الموافقة على السؤال الثالث حيث بلغ الانحراف المعياري (0.94) وبمتوسط حسابي نسبي بلغ (74.4 %)، وما أكد الإتجاه نحو الموافقة هو المتوسط الحسابي بقيمة (3.72) اي يفوق الدرجة الافتراضية لمتوسط الموافقة البالغة (3).

السؤال الرابع: إن النظام المحاسبي الالكتروني يساعد في محاولة تلافي الوقوع بأخطاء العمل لتحقيق مستوى كبير من الدقة وبدون أي خلل أو عيوب في إعداد الموازنات .

جدول رقم (٧)

الخيارات	العدد	النسبة %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي %	إتجاه العينة
موافق بدرجة كبيرة	55	29.7	4.05	0.91	81	موافق
موافق	104	56.2				
محايد	15	8.1				
لا أوافق	3	1.7				
لا أوافق بدرجة كبيرة	8	4.3				
المجموع	185	100%				

الجدول من إعداد الباحث شكل رقم (٣)



نلاحظ من الجدول المذكور أعلاه إن المتوسط الحسابي بقيمة 4.05 أي فاق درجة الموافقة المتوسط البالغة 3 ، وبانحراف معياري 0.91 ، وبمتوسط حسابي نسبي بلغ 81 % مما يؤكد إتجاه أيجابية افراد عينة البحث نحو الموافقة على السؤال الرابع .

٩,٣. إختبار الفرضيات :سيقوم الباحث بعملية تحليل وعرض الفرضية التي مثلت الإجابات الأولية على ما تم طرحه من الاشكاليات في مستهل البحث، من خلال إستخدام "إختبار العينة الواحدة" أو One-Sample T Test. ويعتبر من الاختبارات الرئيسية الذي يعتمد عند توافر بيانات عددية من عينة واحدة، وبالعادة هناك فرضيتان اساسية يتم إعتماها بالاستخدام مع اختبار (t) ومع الاختبارات الاحصائية الاخرى وهي فرضية العدم H0 والفرضية البديلة H1، وكذلك "إختبار المجموعتين المترابطتين Paired Samples Test " وهو مجموعة من النماذج الإحصائية (statistical model) مع اجراءات ترفق بهذه النماذج يمكن من خلالها اجراء عملية المقارنة لمتوسطات مجتمعات إحصائية تتكامل وترتبط فيما بينها بواسطة دراسة مقدار وقيمة الارتباط مع بعضها البعض وأيضاً قيمة Sig الدالة المعنوية.

- الفرضية الأولى : تتوافر خصائص فعالية وجودة النظام المحاسبي الالكتروني بوزارة المالية في العراق، اذ تنفرع هذه الفرضية الى الفرضية الفرعية الاتية:
الفرضية H0: " لا يساهم النظام المحاسبي الالكتروني بتوفير معلومات مع التغذية الراجعة بوزارة المالية في العراق.

الفرضية H1: " يساهم النظام المحاسبي الالكتروني بتوفير معلومات مع التغذية الراجعة بوزارة المالية في العراق.

ومن خلال عملية التحليل للإسئلة التي تكون الفرضية الرئيسية: تتوافر خصائص فعالية وجودة النظام المحاسبي الالكتروني بوزارة المالية في العراق / بفقرته : مدى مساهمة النظام المحاسبي الالكتروني بتوفير معلومات مع التغذية الراجعة بوزارة المالية في العراق.

، للوصول إلى اثبات إما فرضية العدم H_0 أو الفرضية البديلة H_1 فكانت النتيجة كما يلي :

الانحراف المعياري و المتوسط الحسابي للأسئلة كافة

One-Sample Statistics

جدول رقم (٨)

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
H1	185	3.7	1.16	0.074

الجدول من إعداد الباحث

One-Sample Test

نتيجة الاختبار للعينة الواحدة للفرضية

جدول رقم (٩)

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الفرضية	-٤,٩٥٧-	١٨٤	٠,٠٠٠	-٣,٧٧٢٣-	-٥,٢٧٥-	-٢,٢٦٩

الجدول من إعداد الباحث

يتبين من الجدول اعلاه "اختبار العينة الواحدة One-Sample Test" والذي تم التوصل اليه من البرنامج الإحصائي SPSS قدر تعلق الامر بالفرضية المطروحة بالبحث أن قيمة الدالة الاحصائية $Sig=0.000$ كانت بنتيجة أصغر من مستوى المعنوية $\alpha > 0.05$ ، وهذا يعني نفي H_0 فرضية العدم واثبات H_1 الفرضية البديلة والتي تنطبق مع الجزء النظري بما توصل

اليه من نتيجة أي بمعنى: يساهم النظام المحاسبي الالكتروني بتوفير معلومات مع التغذية الراجعة بوزارة المالية في العراق.

وان هذه النتيجة تتطابق مع نتيجة التحليل السابق لجميع الأسئلة والتي إتجهت نحو الموافقة. كما ان الوسط الحسابي لجميع الأسئلة الميينة في الجدول اعلاه والتي ظهرت بقيمة 3.7 تؤكد تأكيداً واضحاً عن الإجابات التي تفوق درجة 3 وهي درجة الوسط الافتراضي للإجابات المقترحة مسبقاً ، وبالتالي تتجه نحو الموافقة.

- الفرضية الثانية : لبيان مدى تأثير الموازنة العامة العراقية من إستعمال النظام المحاسبي الالكتروني في العراق ، تم صياغة الفرضيات الآتية:

H1: يوجد يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha < 0.05$ لجودة وفعالية النظام المحاسبي الالكتروني في تلافي ومنع حدوث الاخطاء المقصودة وغير المقصودة الى حد كبير مع السرعة في إعداد الموازنة العامة في العراق.

H0: لا يوجد يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha > 0.05$ لجودة وفعالية النظام المحاسبي الالكتروني في تلافي ومنع حدوث الاخطاء المقصودة وغير المقصودة الى حد كبير مع السرعة في إعداد الموازنة العامة في العراق.

ومن بعد تحليل التباين بين الفقرات التي تضمنتها الإستبيان الخاصة بالمحور الاول فعالية وجود النظام المحاسبي الالكتروني بوزارة المالية في العراق/ بفقرته : مدى مساهمة النظام المحاسبي الالكتروني بتوفير معلومات مع التغذية الراجعة بوزارة المالية في العراق مع المحور الثاني: أثر فعالية وجود النظام المحاسبي الالكتروني في إعداد الموازنة العامة في العراق/ بفقرته أثر جودة وفعالية النظام المحاسبي الالكتروني في تلافي ومنع حدوث الاخطاء المقصودة وغير المقصودة الى حد كبير مع السرعة في إعداد الموازنة العامة في العراق ، لاثبات اما فرضية العدم H0 أو H1 الفرضية البديلة نلاحظ التالي: النتائج التي أفرزها اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات إجابات أفراد العينة (One Way ANOVA)

جدول رقم (٩)

(الجدولية) F	F (المحسوبة)	الدالة المعنوية Sig.
6.018	7.333	0.000

الجدول من إعداد الباحث

لإتمام الاختبار اللازم على الفرضية المذكورة أعلاه تمّ استخدام النتائج التي أفرزها اختبار التباين للفروق بين متوسّطات إجابات المبحوثين (One Way ANOVA) ، وبالنتيجة، تبين لنا من خلال الجدول أعلاه :

إن قيمة F المحسوبة هي 7.333 وهي أعلى من قيمة F الجدولية الظاهرة بقيمة 6.018 : مما يؤدي ال أن نرفض فرضية العدم H0 عند $\alpha > 0.05$ وقبول الفرضية البديلة H1، ونستنتج مايلي:

يوجد يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha < 0.05$ لجودة وفعالية النظام المحاسبي الالكتروني في تلافي ومنع حدوث الاخطاء المقصودة وغير المقصودة الى حد كبير مع السرعة في إعداد الموازنة العامة في العراق.

ومن خلال ماتم التطرق اليه في البحث من عناوين وشروحات في الجانب النظري وايضا الجانب الميداني ، فقد توصل الباحث الى النتائج والإستنتاجات الآتية :

٣. النتائج

✓ يساهم النظام المحاسبي الالكتروني بتوفير معلومات مع التغذية الراجعة في وزارة المالية في العراق.

✓ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha < 0.05$ لجودة وفعالية النظام المحاسبي الالكتروني في تلافي ومنع حدوث الاخطاء المقصودة وغير المقصودة الى حد كبير مع السرعة في إعداد الموازنة العامة في العراق.

٥. الإستنتاجات

✓ إنّ موظفين وزارة المالية العراقية يحتاجون الى التدريب في فن إتقان استعمال الكمبيوتر بصورة افضل ليكون من السهل عليهم إستخدام نظام محاسبي الكتروني بشكل فعال في الوزارة.

✓ إن تحديد المسؤوليات الخاصة بعملية إدخال المعلومات والبيانات تسهل وتساعد على الرقابة خلال مراجعة القوائم والكشوفات المالية والأنظمة المحاسبية الإلكترونية بدرجة جيدة.

✓ مازالت الانظمة المحاسبية الإلكترونية بحاجة إلى التحديث لمواكبة التطور الحاصل وبشكل خاص في إعداد الموازنات.

٦. التوصيات :

بعد تحديد النقاط السلبية الخاصة بجوانب البحث النظري والعملي، أو النقاط التي تعاني من الضعف فمن الممكن تحديد التوصيات الآتية:

- وجوب استخدام أنظمة محاسبية متطورة ومتخصصة في إعداد الموازنات ،لتلافي الآثار والسلبات التي أفرزتها الأنظمة المحاسبية القديمة.
- من الواجب منح صلاحية أكبر لمستخدمي النظام المحاسبي الإلكتروني في تحديد مسؤولية عملية ادخال المعلومات والبيانات للمساعدة في التقييم والرقابة بعملية إعداد الموازنة العامة العراقية داخل وزارة المالية.
- من الضروري إقامة دورات تدريبية لموظفين وزارة المالية في العراق، بشأن الانظمة المحاسبية الالكترونية وذلك لزيادة خبراتهم ولمزيد من الموثوقية.
- يجب ضمان توفر نظام محاسبي الكتروني تكون مخرجاته المحاسبية متفقة مع المعايير المحاسبية، الأمر الذي يساعد من اعداد موازنات لها خاصية المقارنة.
- لا بدّ من استخدام أنظمة محاسبية إلكترونية تمتاز بالقدرة الدقيقة على كشف الإخطاء وتوضيحها وبوقت مبكر لتساعد في التقييم الايجابي خلال إعداد الموازنة العامة.
- يجب القيام بعملية ربط الأنظمة المحاسبية الالكترونية الفرعية لجميع وزارات الدولة العراقية بنظام محاسبي الكتروني مركزي في وزارة المالية لضمان سرعة اعداد الموازنة العامة العراقية.

٦. فتح آفاق دراسة جديدة:

بعد بيان مدى تأثر إعداد الموازنة العامة بإستعمال النظام المحاسبي الإلكتروني في العراق ، يرى الباحث أهمية البحث بموضوع: مدى تأثر صناعة القرارات الإقتصادية كالقرارات الخاصة بالتسويق والإنتاج وغيرها بإستخدام النظام المحاسبي الإلكتروني.

المصادر والمراجع :

[١] د.احمد زهران ، نظم المعلومات والحاسبات الالكترونية :النظرية والتطبيق ، مكتبة غريب ، القاهرة ،(١٩٨٩).

[٢] د.عماد الصباغ ، مفاهيم حديثة في انظمة المعلومات الحاسوبية ،كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية ، مكتبة دار الثقافة والنشر والتوزيع ،عمان ،(١٩٩٧).

[٣] أ. حمزة محمد محمود اكريم ، أهمية حوكمة تكنولوجيا المعلومات في الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية بالقطاع المصرفي : دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية ، جامعة بنغازي ، كلية الاقتصاد ، قسم المحاسبة ، بنغازي - ليبيا ، المجلد ١٠ ، العدد ١ ، الجزء ٢ (٢٠١٩) .

[٤] أ. محمد الطاهر علي سعد ، أ. فوزي محمود اللافي الحسومي ، نظم المعلومات المحاسبية واثرها على اتخاذ القرار ، مجلة دراسات الانسان والمجتمع ، العدد ٣ ، (٢٠١٧) .

[٥] أ. فاطمة سعد جمعة الساحلي ، مدى المعرفة بتقنية المعلومات الحديثة وأثره على مشاركة المحاسبين في مراحل تطوير نظم المعلومات المحاسبية ، رسالة ماجستير ، تخصص محاسبة ، ليبيا ، (٢٠١٥) .

[٦] Brown,R.(1989),PBX:OfficeController Exchangers, Telecommunications..

[٧] أ.محمد رشيد رشيد ، أثر تطبيق الموازنات التقديرية في رقابة الأنفاق على المشاريع الحكومية في الأردن ، رسالة ماجستير ، تخصص محاسبة ، جامعة عمان العربية ، (٢٠١٥) .

[٨] أ.مها الانباري ، تكيف الموازنة الاستثمارية مع تغيرات اسعار النفط دراسة تطبيقية في العراق ، رسالة ماجستير ، تخصص محاسبة جامعة الشرق الاوسط ، (٢٠١٦) .

[٩]Garrison, Ray H. and Noreen, Eric W. (2014). Managerial Accounting, (15 th ed.), Mc. Graw Hill, USA.

[١٠] أ. جمال لعامرة ، تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، قسم الاقتصاد ، مجلة العلوم الانسانية جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد ١ ، (٢٠٠١) .

[١١] د.ابراهيم مفضل ، المحاسبة الحكومية ، جامعة العلوم والتكنولوجيا ، مركز جامعة العلوم والتكنولوجيا للكتاب الجامعي ، صنعاء ، ط١ ، (٢٠١٣) .

[١٢] أ.عزوز مناصرة ، اثر الزكاة على الموازنة العامة للدولة في مجتمع معاصر ، رسالة ماجستير ، تخصص الاقتصاد الاسلامي ، جامعة الحاج لخضر-باتنة كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الاسلامية قسم الشريعة ، الجزائر ، (٢٠٠٧) .

[١٣] الوقائع العراقية - العدد ٤٥٥٠ ، قانون الادارة المالية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ .

[١٤] الموقع الرسمي لوزارة المالية العراقية ، الفصل الاول توثيق الاطار العام للدليل المحاسبي الحكومي الموحد ،

<http://www.mof.gov.iq/pages/ar/UnitedAccountingManual.aspx>

- [١٥] د.إسماعيل حسين أحمر، المحاسبة الحكومية من التقليد الى الحداثة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الطبعة ١ ، عمان ، (٢٠٠٣).
- [١٦] د. زياد هاشم السقا ، علي مال الله السندي ،فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية ،جامعة تكريت ،كلية الادارة والاقتصاد ،مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد ٦ ، العدد ١٧، (٢٠١٠).
- [١٧] د. محمد جمال علي هلالي ،المحاسبة الحكومية ،الطبعة ١ ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،(٢٠٠٢).
- [١٨] د. شحاته السيد علي شحاته ، نصر عبد الوهاب ، مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات ، كلية التجارة ،الدار الجامعية ،جامعة الاسكندرية ، مصر، (٢٠٠٣).
- [١٩] أ. علي فاضل دخيل الموسوي ،نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني ودوره في تعزيز أمن المعلومات المالية، دراسة في احدى شركات التحويل المالي، رسالة ماجستير في المحاسبة ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، (٢٠١٦).
- [٢٠] أ.حسام عبد الله ابو خضرة ، أ.حسن سمير عشيش،نظم المعلومات المحاسبية ،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،الطبعة ١، عمان، (٢٠٠٨) .
- [٢١] د.كمال الدين مصطفى الدهراوي ،مدخل معاصر نظم المعلومات المحاسبية ،الدار الجامعية،(٢٠٠٥).
- [٢٢] د.زياد مشاقبة ، د.محمود العجلوني ،استخدامات حاسوبية في الادارة ، دار اليازوردي للنشر والتوزيع ، ط ١ ، عمان ،(٢٠١١).
- [٢٣] د.سيد فوده شوقي السيد ، د.عبد الفتاح سيد ،اثر كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على تحسين تقييم الاداء في البنوك التجارية ،جامعة كفر الشيخ – كلية التجارة – قسم المحاسبة ،مجلة الدراسات التجارية المعاصرة ،العدد ٦ ، (٢٠٠١).
- [٢٤] أ.حسام ابو علي الحجاوي،الاصول العلمية والعملية في المحاسبة الحكومية ،ط ٢ ، دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان ، (٢٠٠٤).
- [٢٥] د. نضال محمود الرمحي ، تطبيقات محاسبية ومالية باستخدام الحاسوب ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان ، (٢٠١١) .